

وقال "المركز الأوروبي لدراسة مكافحة الارهاب والاستخبارات" في تقرير له: يبدو أن لجنة من الخبراء عينتها الأمم المتحدة لمراقبة التطور العسكري للحوثيين تعتقد أن هذا قد يكون صحيحا. كتب الخبراء أن الحوثيين بدأوا في فرض رسوم بملايين الدولارات على السفن التي تمر عبر الساحل اليمني مقابل ضمانات بعدم تعرضها للهجوم. ويطلق الحوثيون الصواريخ على حركة الملاحة البحرية قبالة سواحل اليمن منذ نوفمبر من العام 2023. ويقول تقرير الأمم المتحدة نقلا عن مصادر لم يكشف عن هويتها: "زعم التقرير أن الحوثيين جمعوا رسوما غير قانونية من عدد قليل من وكالات الشحن للسماح لسفنهم بالإبحار عبر البحر الأحمر وخليج عدن دون التعرض للهجوم". "وتقدر المصادر أرباح الحوثيين من هذه الرسوم غير القانونية على العبور الآمن بنحو 180 مليون دولار شهريا". وقد تصل هذه الرسوم إلى نحو 2. ويقول المراقبون إن هذه الرسوم قد تمنح الجماعة حافزا مالياً لمواصلة هجماتها، أقر خبراء الأمم المتحدة بعدم قدرتهم على التحقق من هذه المعلومات بشكل مستقل. ويشير جينسن إلى أن تقريراً للأمم المتحدة صدر في عام 2013 قدر أن القراصنة الصوماليين ربما ربحوا ما يصل إلى 413 مليون دولار على مدى سبع سنوات. ولكن تحويلات النقود عن طريق الحوالة لا تعمل بهذه الطريقة.